



اليمن - حالة الطوارئ المُعقدة

نشرة الوقائع رقم 9، للسنة المالية 2016

28 نيسان/أبريل 2016

نظرة موجزة على الأعداد

26 مليون نسمة

العدد التقريبي لسكان اليمن بحسب الأمم المتحدة - شباط/فبراير 2016

21.2 مليون

عدد الأشخاص الذين بحاجة لمساعدات إنسانية عاجلة الأمم المتحدة - شباط/فبراير 2016

19.4 مليون

عدد الأشخاص الذين بحاجة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الأمم المتحدة - شباط/فبراير 2016

14.1 مليون

عدد الذين يفتقرون للرعاية الصحية الأساسية الأمم المتحدة - شباط/فبراير 2016

أكثر من 6 مليون

عدد الذين بحاجة لمساعدات غذائية طارئة شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة - تشرين الثاني/نوفمبر 2015

2.8 مليون

عدد الأشخاص النازحين داخلياً في اليمن بحسب المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - نيسان/أبريل 2016

4.4 مليون

عدد الأفراد الذين تلقوا المساعدات الإنسانية خلال العام 2016 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - شباط/فبراير 2016

أهم الأحداث

- انطلاق محادثات السلام حول اليمن بدولة الكويت في 21 نيسان/أبريل، بعد ثلاثة أيام من التأخير
- أطراف النزاع في اليمن تحافظ بشكل كبير على هدنة وقف الأعمال العدائية، التي بدأت في 10 نيسان/أبريل
- وكالات الاستجابة تعكف على تلبية الاحتياجات الإنسانية، عقب موجة الفيضانات التي اجتاحت سبع محافظات في منتصف نيسان/أبريل

التمويل الإنساني

استجابة لأزمة اليمن للسنة المالية 2016

USAID/OFDA ¹	\$22,135,071 دولار
USAID/FFP ²	\$105,025,450 دولار
State/PRM ³	\$11,750,000 دولار
\$138,910,521	

أبرز التطورات

- بدأت مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة بين وفود كل من حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين وغيرهم من الأطراف المعنية الأخرى في 21 نيسان/أبريل، وذلك في أعقاب تأخر وصول وفد الحوثيين وممثلي القوى المتحالفة معهم إلى الكويت، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، التي يعكف ممثلوها على معالجة المخاوف العالقة بين أطراف النزاع، ومواصلة التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للصراع الراهن والأزمة الإنسانية في اليمن.
- شرعت أطراف النزاع بتنفيذ هدنة وقف الأعمال العدائية أو وقف إطلاق النار بتاريخ 10 نيسان/أبريل، أي قبل استئناف مفاوضات السلام بأكثر من أسبوع واحد. واستمر العمل باتفاقية وقف إطلاق النيران في العديد من المناطق، ذلك على الرغم من ورود تقارير حول وقوع اشتباكات متقطعة في بعض المحافظات، مثل الجوف ومأرب وصنعاء وتعز وغيرها من المناطق الأخرى، وفقاً لوسائل الإعلام الدولية.
- أسفر هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات خلال يومي 13 و 14 نيسان/أبريل عن 24 حالة وفاة على أقل تقدير، وتسبب في تضرر حوالي 49,000 شخص، ودمّر الزراعة وإمكانيات الحصول على الدخل وسبل العيش والمنازل والطرق والبنية التحتية لخدمات المياه في سبع محافظات يمنية. وتعمل الوكالات الإنسانية من جانبها على تقييم الاحتياجات بالنسبة للسكان المتضررين من الفيضانات، كما تقوم 10 من منظمات الاستجابة على أقل تقدير بتنسيق الجهود مع السلطات المحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية، التي تتضمن توفير المياه الصالحة للشرب والغذاء والرعاية الصحية وسبل العيش والمأوى وخدمات الصرف الصحي، وغيرها من مساعدات ومعونات الإغاثة الطارئة.
- سجلت مناطق وسط وشرق اليمن زيادة في ظهور الجراد الصحراوي، في أعقاب هطول الأمطار الغزيرة التي فاقت المستوى المتوسط المسجل منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015. وفي سياق ذلك تقوم الجهات الفاعلة المعنية بشؤون الأمن الغذائي والزراعة بإجراء تقييمات وإعداد وتحضير تداخلات الاستجابة، حيث

¹ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارت (USAID/OFDA).

² الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP).

³ مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM).

من المتوقع أن يزداد الانتشار والمناطق المصابة خلال الأشهر المقبلة نتيجةً للأمطار التي سقطت على البلاد مؤخراً، ولاستمرار تحرك موجات الجراد من الساحل الجنوبي إلى داخل البلاد.

انعدام الأمن والنزوح السكاني وجهود إيصال المساعدات الإنسانية

- لم تبدأ مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة بين أطراف النزاع اليمنية كما كان مقرراً لها أساساً في الكويت بتاريخ 18 نيسان/أبريل. فلقد أوردت وسائل الإعلام الدولية، إن المسؤولين الحوثيين وممثلي حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس السابق علي عبدالله صالح، قد أجلوا سفرهم إلى الكويت لعدة أيام، معربين عن استيائهم حول الجوانب المتفق عليها في إطار التفاوض، وموردين تقارير عن استمرار الضربات الجوية والاشتباكات الأرضية المتقطعة على الرغم من اتفاقية وقف الأعمال العدائية في العاشر من نيسان/أبريل، المتفق عليها من قبل أطراف النزاع. وفي وقتٍ لاحق بدأ وفدا الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية اليمنية وأحزاب يمنية أخرى ذات صلة بالصراع محادثات السلام في 21 نيسان/أبريل. وكانت الجولة السابقة من مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة قد عقدت في كانون الأول/ديسمبر عام 2015 في سويسرا.
- أفادت مصادر إعلامية ومنظمات استجابة إنسانية بضمها شركاء الحكومة الأمريكية، باستمرار الغارات الجوية والقتال البري في عددٍ من المناطق في جميع أنحاء اليمن. وفي 23 نيسان/أبريل قام وفدا الحكومة اليمنية والحوثيين ووفود أخرى بتعيين ممثلين في لجنة التهدئة والتنسيق التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى رصد الانتهاكات الأمنية ودعم جهود الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار على المستويات المحلية. وبحسب الأمم المتحدة، فلا يزال الالتزام بوقف الأعمال العدائية سارياً وفقاً لمعلومات أواخر نيسان/أبريل، ذلك على الرغم من الانتهاكات المتقطعة في بعض مناطق اليمن.
- أعرب مسؤولو الأمم المتحدة والحكومة اليمنية عن تفاؤلهم بشأن التأثيرات الإيجابية المحتملة لوقف الأعمال العدائية على الوضع الإنساني في اليمن، ورغم ذلك، فلا تزال العوائق البيروقراطية وانعدام الأمن يعوقان جهود إيصال مساعدات الإغاثة إلى السكان المتضررين بسبب النزاع. وعلى هامش التأثيرات الإيجابية، لاحظت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهي جهة شريكة لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارت التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لاحظت بعض التقدم في إمكانيات الوصول إلى مناطق في شمال اليمن وخاصة في محافظة صعدة، التي تعمل فيها هذه الوكالة الأممية "أي اليونيسف" على زيادة إمكانيات وفرص الحصول على المياه النظيفة، وتوفير الخيام وغيرها من المواد الأخرى للمدارس التي أفتتحت حديثاً. وبالرغم من التحسن المذكور فقد أفاد موظفو الإغاثة في اليمن بوقوع اشتباكات في مناطق من محافظة تعز مؤخراً، ما يعطي مثلاً يؤكد على أن وقف الأعمال العدائية، لم يسفر بعد عن تحسيناتٍ واسعة النطاق في إمكانيات وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها.
- طالب كلٌّ من مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد ومحاورين آخرين من الأمم المتحدة في دولة الكويت، طالبوا أطراف النزاع بتأييد ودعم الخطط الرامية لتحقيق وتطبيق حل سلمي ودائم، مُشددين على الآثار الإنسانية الكبيرة الناجمة عن الصراع الراهن. ودعا مجلس الأمن الدولي في 25 نيسان/أبريل جميع الأطراف لوضع خارطة طريق لتنفيذ تدابير أمنية مؤقتة خاصة على المستوى المحلي، تتضمن الانسحابات وتسليم الأسلحة واستعادة مؤسسات الدولة، لدعم قرار ثابت على المدى البعيد. وكرر مسؤولون في مجلس الأمن وآخرون رفيعي المستوى من الأمم المتحدة أيضاً، دعوتهم لجميع الأطراف بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، وطالبوا بالامتناع عن إيذاء المدنيين والعاملين في مجال الاستجابة الإنسانية وعدم إلحاق الأضرار في البنية التحتية المدنية، وزيادة فرص وإمكانيات وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين دون عوائق. وفي إشارةٍ إلى الوضع الإنساني المتردي في الأساس، أكد مجلس الأمن الدولي على أن الأوضاع الحالية قد تتعرض للمزيد من التدهور إن لم يكن هناك قراراً سياسياً موحداً، وزيادةً في الواردات من المواد الغذائية والوقود وغيرها من المستلزمات الضرورية.
- سجلت المرافق الصحية سقوط ما يصل إلى 37,000 من الضحايا نتيجةً للصراع الدائر، بضمنهم 6,400 حالة وفاة و 30,600 من المصابين والجرحى في جميع أنحاء اليمن، خلال الفترة ابتداءً من آذار/مارس عام 2015، حيث تُقدر الأمم المتحدة من جانبها أن عدد الضحايا الفعلي أعلى من ذلك. لقد دمرت الغارات الجوية والقتال البري البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المنازل وشبكات المياه التي تخدم ما لا يقل عن 900,000 شخص، كما أدت وبشكل كبير إلى تعطيل قدرة المرافق الصحية في المحافظة على تشغيل وإدارة عملياتها وخدماتها الصحية.

- أصدرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الشريكة للحكومة الأمريكية تقريرها الافتتاحي حول تقييم مصفوفة تتبع النزوح السكاني لليمن في منتصف نيسان/أبريل. وذكرت فرقة العمل المعنية بشؤون حركة السكان والتي تعمل بقيادة مشتركة بين المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، الشريكة لمكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ذكرت بأن الصراع أسفر عن موجات نزوح داخلي لحوالي 2.8 مليون شخص خلال الفترة منذ آذار/مارس عام 2015 وحتى آذار/مارس عام 2016. وفي الوقت الراهن تعمل مصفوفة تتبع النزوح للمنظمة الدولية للهجرة على تتبع ومراقبة تحركات السكان وظروف مأوى النازحين داخلياً في 12 محافظة يمنية، بضمنها كل من محافظة إب ولحج وتعز، في حين تتولى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عملية تقييم للسكان في باقي المحافظات اليمنية. وتشير الإحصاءات إلى أن ما نسبته حوالي 81 بالمائة من مجموع ما يفوق الـ 942,000 نازح داخلي ممن خضعوا للتقييم وفقاً لمصفوفة تتبع النزوح للمنظمة الدولية للهجرة، كانوا قد فروا من المناطق المتضررة بسبب النزاع في تعز إلى مديريات أخرى من نفس المحافظة وإلى مناطق أخرى على الحدود في كل من محافظتي إب ولحج. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من النازحين داخلياً ممن تمّ رصدتهم في مصفوفة تتبع النزوح السكاني، يقيمون في واقع الأمر مع أسر مستضيفة، وقد لجأ آخرون إلى مساكن مستأجرة ومجمعات سكانية غير رسمية، وهياكل لأبنية خاصة أو عامة مثل المدارس أو المباني الدينية.
- تشير تصريحات كل من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى هروب أكثر من 173,000 فرد من اليمن إلى دول الجوار، التي تأتي على رأسها كل من جيبوتي والمملكة العربية السعودية والصومال، وذلك خلال الفترة الممتدة منذ آذار/مارس 2015 ولغاية آذار/مارس 2016. ومن جهة أخرى، سجلت مفوضية شؤون اللاجئين خلال نفس الفترة المذكورة وصول أكثر من 92,400 من المهاجرين واللاجئين من القرن الأفريقي إلى اليمن، ما يمثل أعلى نسبة من الوافدين التي يتمّ تسجيلها من قبل هذه الوكالة الأممية منذ إطلاق جهود الرصد والمتابعة عام 2006. وتتألف الغالبية العظمى من المهاجرين واللاجئين من الأشخاص الذين جاؤوا من إثيوبيا وعددهم حوالي 82,270، وما يقدر بنحو 10,000 فرد من الصومال.

جهود الاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية

- أسفرت الأمطار الغزيرة والفيضانات في سبع محافظات يمنية في كل من عدن والحديدة والمحويت وعمران وحجة ومأرب وصنعاء، خلال يومي 13 و 14 نيسان/أبريل، أسفرت عن مقتل حوالي 24 شخص وأثرت سلباً على حوالي 49,000 فرد، بضمنهم أكثر من 20,700 شخص في كل من محافظات عمران ومأرب وصنعاء، بحسب الإحصاءات الواردة لغاية يوم 22 نيسان/أبريل ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا). وتشير التقديرات الواردة إلى وقوع أضرار جسيمة في قطاعات الزراعة والبنية التحتية للاتصالات ومزارع تربية المواشي والجسور في جميع المناطق المتأثرة بالأمطار، كما برزت أيضاً متطلبات المساعدة الغذائية وخدمات المأوى على رأس الاحتياجات الأساسية في عدة محافظات، حيث يتواجد العديد من الناس المتضررين من الفيضانات، بما في ذلك الأسر النازحة أساساً بسبب النزاع والتي تقيم في المناطق المفتوحة والمدارس، أو التي تقيم مع الأسر المستضيفة للنازحين. ويعاني ما لا يقل عن 2,700 نازح داخلي ممن يقيمون في ثلاث مديريات تابعة لمحافظة مأرب وصنعاء، من موجة نزوح ثانوية بسبب الأمطار. أما في محافظة حجة فإن الأضرار التي لحقتها الفيضانات في البنية التحتية المحلية للمياه، والتي تشمل الآبار وخزانات تجميع المياه، من المحتمل أن تؤثر على إمدادات المياه النظيفة لأكثر من 98,500 شخص. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن استمرار هطول الأمطار والطرق المسدودة والعقبات البيروقراطية، قد أعاققت جهود التقييم والاستجابة في محافظة مأرب ومناطق أخرى.
- تواصل أكثر من 10 من منظمات الإغاثة الوطنية والدولية ومنها جهات شريكة للحكومة الأمريكية، العمل على تقييم الاحتياجات في المناطق التي يمكن الوصول، وتقديم المساعدة الإنسانية للمجمعات المتضررة من الفيضانات. ففي سياق ذلك وزعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى جانب إحدى المنظمات غير الحكومية (NGOs) مواد الإغاثة الطارئة وحوالي 780 مجموعة من مستلزمات الإيواء على الأسر في كل من الحديدة وعمران وحجة، كما أعدت وجّهت ما يكفي من المأوى ومواد الإغاثة لتغطية احتياجات حوالي 7,200 أسرة إضافية في مأرب. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تعمل منظمة "أوكسفام" على دعم 5,820 شخص من خلال إمدادهم بالأغذية البلاستيكية وبناء المراحيض الصحية، فيما تقوم إحدى المنظمات المحلية غير الحكومية بتنقية مصادر وإمدادات المياه. من جانبها تعمل منظمة اليونيسف وشركاؤها على تسهيل جهود إيصال مجموعات من مستلزمات النظافة وخزانات المياه والمراحيض المؤقتة، ودعم جهود تنقية إمدادات المياه وتوزيع المياه الصالحة للشرب، ونشر الفرق المتنقلة المعنية بشؤون الصحة والتغذية. كما قدمت منظمات محلية أخرى من بينها جمعية الهلال الأحمر اليمني المواد الغذائية

وغيرها من الامدادات الضرورية للأسر المتضررة من الفيضانات، وقامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتوزيع بذور السورغم (الذرة البيضاء) وحبوب القمح والأعلاف الحيوانية والأدوات الزراعية والأسمدة.

- إضافة لما تقدم ذكره، تمكن برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP) الشريك لمكتب الغذاء من أجل السلام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تمكن من تقديم المساعدات الغذائية الطارئة للمجتمعات السكانية المتضررة من الفيضانات في اليمن، حيث أوصل المساعدات الغذائية لحوالي 5,000 شخص في محافظتي عمران وحجة، كما يجري البرنامج أيضاً تقيماً لتحديد الاحتياجات الغذائية الناجمة عن الفيضانات في محافظة الحديدة. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي فقد خفضت الفيضانات من قدرة البرنامج على وضع وتخزين المواد الغذائية المُعدة للتوزيع، ذلك لأن العديد من الجسور والطرق متضررة في الأساس بسبب الصراع والقصف الجوي، مما يجعل بعض الطرق البرية غير قابلة للاستخدام ومرور الشاحنات. وتعمل السلطات المحلية من جانبيها على إصلاح الأضرار التي لحقت بالجسور وغيرها من البنى التحتية الأساسية، وفقاً لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

شؤون الأمن الغذائي وجهود توفير سبل العيش والدخل

- ذكرت تقارير شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة المدعومة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن اضطرابات السوق والقوة الشرائية المحدودة لمعيشة الأسر تواصل إعاقة سبل الحصول على المواد الغذائية في جميع أنحاء المناطق المتضررة من النزاع في اليمن. ونتيجة لمثل هذه الثغرات المتعلقة باستهلاك الغذاء وانخفاض الدخل واستنزاف الممتلكات والمدخرات المعيشية للأسر، فإنه من المتوقع أن تستمر الأسر الضعيفة في مواجهة أزمة مجاعة من الدرجة الرابعة IPC 4 وحالة طارئة من الدرجة الثالثة IPC 3 من مستويات انعدام الأمن الغذائي⁴، والتي ستستمر حتى أيلول/سبتمبر. الجدير بالذكر أن النازحين داخلياً هم من بين السكان الأشد ضعفاً وعرضة للخطر من حيث انعدام الأمن الغذائي.
- تشير معلومات منظمة الفاو الشريكة لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى أن الانتشار المتزايد للجراد الصحراوي يشكل خطراً محتملاً على الأراضي الزراعية في اليمن. فلقد تشكلت مجاميع متعددة يضاف إليها ما لا يقل عن سرب واحد من الجراد الصحراوي في جنوب اليمن، وانتقلت مؤخراً إلى مناطق في كل من محافظات الجوف والمهرة وحضرموت ومأرب وشبوة، حيث ساهمت الأمطار الغزيرة التي صاحبت إعصاري تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بخلق ظروف مثالية لنمو وتكاثر الجراد. كما أن الأمطار الغزيرة التي تساقطت مؤخراً من شأنها أن ترفع أيضاً من خطر ظهور المزيد من الجراد، وفقاً لمنظمة الفاو. وتتوقع الجهات الفاعلة المعنية بشؤون الأمن الغذائي أن مربى النحل ورعاة الماشية وأكثر من 100,000 من المزارعين في جميع أنحاء المحافظات الخمس أنفة الذكر، قد يتأثروا جميعاً بخطر الجراد إن لم يتم تنفيذ التدابير المطلوبة في الوقت المناسب. ويبقى مدى وحجم انتشار الجراد غير واضح المعالم، حيث ليس بمقدور مساحي الأراضي الوصول للعديد من المناطق المتضررة بسبب انعدام الحالة الأمنية.
- تحث منظمة الفاو السلطات اليمنية وحكومات دول الجوار على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع مجاميع الجراد من الوصول إلى مناطق التكاثر الحرجة. كما توفر هذه المنظمة الأممية "أي الفاو" المساعدة التقنية التي تتضمن المسوحات الميدانية وعمليات مكافحة، لدعم جهود مكافحة الجراد في المناطق الموبوءة من اليمن.

شؤون الصحة والتغذية

- تولى الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك مؤخراً، قيادة بعثة تقييم مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لمدة ثلاثة أيام في محافظة صعدة، والتي حث خلالها أطراف النزاع على الالتزام بوقف الأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. كما زار ممثل الأمم المتحدة ماكغولدريك المرافق الصحية في صعدة، والتي لم يبق سوى القليل منها قيد التشغيل. وأكد ماكغولدريك خلال زيارته على أن إغلاق المزيد من المرافق الصحية الأخرى سيؤدي إلى تراجع فرص الحصول على الرعاية الصحية. ومثالاً على ذلك، أفادت تقارير الأمم المتحدة بأن إغلاق أحد المستشفيات المحلية في مدينة حيدان، قد ترك ما يقرب من 10,000 شخص دون فرص وافية للحصول على ما يكفي من الخدمات الصحية.

⁴ يعرف مختصر التصنيف المرحلي المتكامل لحالة أو مستوى الأمن الغذائي بـ (IPC)، وهو أداة دولية مختصرة لتصنيف شدة وحجم انعدام الأمن الغذائي. وتتشابه وحدات قياس (IPC) في مختلف البلدان، حيث تتراوح كحد أدنى من 1 IPC إلى حد المجاعة الأعلى 5 IPC.

- تشير المعلومات الواردة لغاية يوم 12 نيسان/أبريل، إلى أن حوالي 54 بالمائة من سكان اليمن، أي نحو 14.1 مليون شخص بضمنهم 8.3 مليون طفل، لا يزالوا بحاجة ماسة لخدمات الرعاية الصحية، وذلك نتيجة للصراع الراهن وما يترتب على ذلك من نقص في الكهرباء والوقود والأفراد والمعدات والمستلزمات الطبية. وبحسب الأمم المتحدة فقد قامت المنظمات الإنسانية بتوفير التداخلات الصحية الطارئة، التي شملت إيصال وتسليم الأدوية ومستلزمات علاج الصدمات والإصابات، وشرعت بحملات التطعيم وإدارة سلسلة وتدابير التوريد لتوفير الفائدة لحوالي 2.2 مليون شخص في جميع أنحاء اليمن، ولغاية هذا اليوم من العام 2016.
- ساهمت ظروف وقف الأعمال العدائية في استكمال حملة التطعيم التي تنفذها منظمة اليونيسف، فبدعم من البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية للأمم المتحدة (WHO) الشريكة في الجهد الإنساني لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، تمكنت منظمة اليونيسف من تطعيم وتحصين حوالي 90 بالمائة من الأطفال اليمنيين، حيث تلقى 4.5 مليون طفل على مستوى البلاد التطعيم ضد شلل الأطفال، كما تلقى 3.9 مليون طفل مكملات الفيتامين (E).
- لا تزال الأمم المتحدة ولغاية منتصف نيسان/أبريل مستمرة في الإبلاغ والتأكيد على أن هناك 320,000 طفل معرضون لخطر سوء التغذية الحاد الوخيم في اليمن. وعلى هامش ذلك تقوم منظمة اليونيسف الشريكة لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث بتوفير خدمات الصحة والتغذية للسكان المتضررين من النزاع في اليمن، رغم استمرار حالة انعدام الأمن والقيود المفروضة على الحركة وغير ذلك من المعوقات الأخرى التي تواجه إمكانات الوصول وتقديم المساعدة. وشهد شهر آذار/مارس قيام أكثر من 130 من الفرق المتنقلة بفحص ومعاينة حوالي 70,500 طفل للكشف عن سوء التغذية الحاد الشديد، حيث عالجت الفرق 25,000 طفل ممن يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم.
- أنشأت منظمة اليونيسف أيضاً ما يقرب من 150 موقعاً لبرنامج العلاجات في العيادات الخارجية، وعززت قدرات العاملين المحليين في مجال الرعاية الصحية في كلٍ من تعز وصعدة وصنعاء، من خلال تدريب ما يفوق الـ 750 من موظفي الرعاية الصحية ضمن الإدارة المجتمعية على مكافحة سوء التغذية الحاد الوخيم، وممارسات تغذية الأطفال الصغار والرضع ورعاية الأمومة والأطفال حديثي الولادة.

تدابير الحماية

- أسفر الصراع الدائر عن مقتل أكثر من 900 طفل يماني وجرح 1,300 آخرين خلال العام الماضي، وفقاً لمنظمة اليونيسف. فلقد لجأت الجهات المسلحة إلى استخدام الذخائر غير المنفجرة وعملت على تجنيد الأطفال قسراً، بضمنهم العديد من محافظة صنعاء، للانخراط في الصراع وحمل السلاح وتنصيب نقاط التفيتيش والمرور، مما أدى إلى تزايد الإصابات والصدمات وسوء الأحوال بين الأطفال. وحول ذلك تفيد تقارير الأمم المتحدة أن ما يقرب من 3.4 مليون طفل هم خارج المدرسة، بضمنهم أكثر من 1.8 مليون طفل ممن لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدارس نتيجة لتصاعد حدة القتال ابتداءً منذ آذار/مارس عام 2015.
- بدعم من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث أقامت المنظمة الدولية للهجرة 10 من الأماكن والساحات الصديقة المخصصة للأطفال في داخل المدارس بمدينة صنعاء، الأمر الذي وفّر خدمات الاستشارة والدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من 2,400 طفل في الفترة ما بين 14 و 31 آذار/مارس. وخلال الفترة ذاتها تلقى حوالي 2,000 طفل خدمات مماثلة تمّ تقديمها في 10 من المرافق التي تدعمها المنظمة الدولية للهجرة في مدينة عدن. وتهدف هذه المرافق إلى دعم الاحتياجات الخاصة بالأطفال اليمنيين الأشد ضعفاً وعرضة للخطر، الذين تضرروا بشكل كبير من جرّاء النزاع. وكانت منظمة اليونيسف قد سجلت أكثر من 1,560 حادثة عنف ضد الأطفال، من بينها 50 هجوماً مؤكداً استهدف مدارس الأطفال خلال المدة ما بين آذار/مارس 2015 وحتى آذار/مارس 2016. وتتوقع المنظمة الدولية للهجرة إنشاء 10 مساحات إضافية صديقة للطفل في محافظة أبين خلال الأسابيع المقبلة.

سياقات الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة

- أفادت تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن الواردات التجارية في اليمن، ولاسيما التي تدخل من ميناء الحديدة، قد انخفضت خلال شهري شباط/فبراير و آذار/مارس. ففي بيان صدر بتاريخ 15 نيسان/أبريل، أكدت الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ "كيونغ وا كانغ" أكدت على أن القيود القائمة والتأخيرات في إجراءات تخليص الواردات التجارية من قبل المملكة العربية السعودية، والتي تشمل المواد الغذائية الضرورية والوقود واللوازم الطبية، تسهم في تقليص نسبة المواد الغذائية المتوفرة لاستهلاك المدنيين وترفع أسعارها في السوق بشكلٍ كبير. ومثلاً على ذلك، لم يدخل إلى

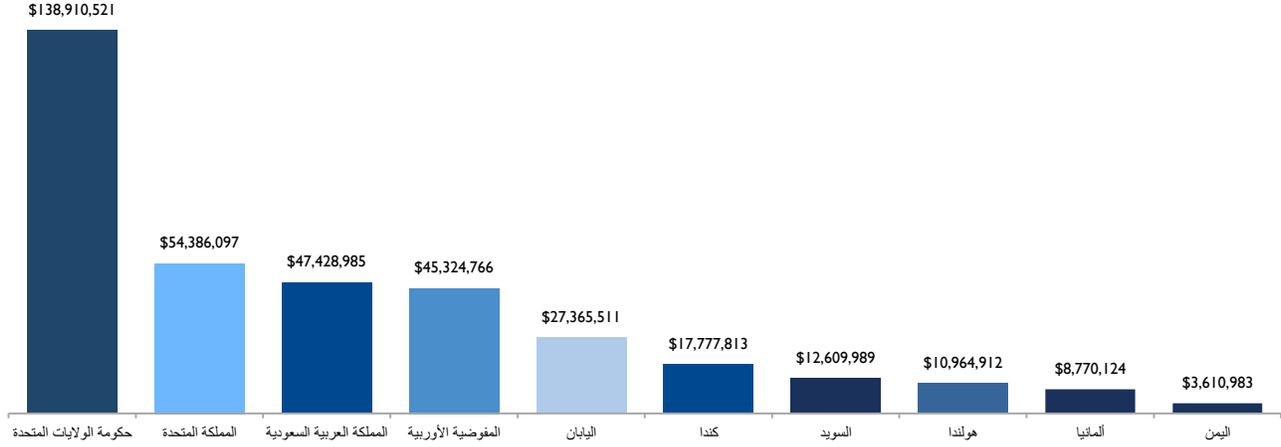
اليمن في شهر آذار/مارس سوى 8 بالمائة فقط من حجم واردات الوقود المطلوبة شهرياً، كما تراجعت الواردات الغذائية بنسبة تقدر بنحو 32 بالمائة عن ما كانت عليه في شباط/فبراير، مما رفع متوسط أسعار المواد الغذائية إلى أكثر من 15 بالمائة، أعلى مما كانت عليه مستويات الأسعار ما قبل الأزمة. وبحسب الجهات المعنية بالخدمات اللوجستية، فقد أفادت التقارير الواردة من السفن بأن متوسط مدة التأخير يبلغ 20 يوماً للسفن الراسية خارج ميناء الحديدة، كما تنتظر السفن الراسية ما معدله 26 يوماً قبل أن يسمح لها بدخول ميناء "الصليف"، ويعود سبب ذلك في جزء منه إلى انعدام الأمن وانخفاض القدرات التشغيلية في الموانئ.

- عقدت اللجنة التوجيهية لآلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش لليمن (UNVIM) والتي تضم ممثلين من الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية وغيرهم من المعنيين بالشأن اليمني، عقدت في يومي 11 و 18 نيسان/أبريل جلسات لمناقشة سبل التفعيل الكامل لآلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش، والتي ستكون بمثابة الآلية الرئيسية المتبعة في إجراءات التخليص للسفن التجارية القادمة إلى الموانئ اليمنية، والتي من المتوقع أن تبدأ العمل بشكل كامل في الثاني من أيار/مايو.

جهود ومساعدات إنسانية أخرى

- تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2016 ولغاية يوم 28 نيسان/أبريل 315.1 مليون دولار، ما يساوي 18 بالمائة من قيمة النداء المطلوب والمحدد بـ 1.8 مليار دولار، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ومع حلول مطلع نيسان/أبريل كانت الجهات المعنية قد بدأت فعلياً بالعمل على تنفيذ أنشطة خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، حيث تضمنت هذه الجهات ما لا يقل عن 106 منظمة إنسانية، من بينها 69 منظمة وطنية غير حكومية و 28 من المنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة إلى 9 من وكالات الأمم المتحدة. وتستضيف محافظتي عدن وتعز أعلى نسبة من المنظمات التنفيذية، وذلك تماشياً مع حجم الاحتياجات الكبيرة للسكان في كلٍ من المحافظتين.
- أعلنت الأمم المتحدة عن خططٍ لتخصيص 34 مليون دولار، ما يعادل حوالي 2 بالمائة من إجمالي التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2016، حيث سيتم ذلك من خلال صندوق التمويل الإنساني لليمن خلال الأسابيع القادمة لدعم عمليات الاستجابة. ومن المتوقع أن تعكف منظمات الإغاثة على معالجة الاحتياجات الملحة للسكان الأشد ضعفاً، من خلال مختلف القطاعات الإنسانية، بما في ذلك تقديم مواد الإغاثة الطارئة والأمن الغذائي والصحة والخدمات اللوجستية والتغذية والحماية، والمأوى والسكن وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية العامة.
- يواصل مكتب الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية دعمه لجهود إيصال الإمدادات الغذائية الطارئة وخدمات الرعاية الصحية وغير ذلك من المساعدات الضرورية الأخرى للسكان في محافظة تعز، وغيرها من المناطق المتضررة في أنحاء اليمن. ووزع مركز الملك سلمان خلال يومي 9 و 10 نيسان/أبريل ما يقدر بنحو 10,000 سلة غذائية على الأشخاص الأشد ضعفاً الذين يعيشون في مديرتي القاهرة وصالة في مدينة تعز، ويسعى مركز الملك سلمان لتقديم ما يصل في مجموعه إلى 100,000 سلة غذائية، لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة للمجتمعات المتضررة من النزاع في المحافظة.
- أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 7 نيسان/أبريل عن مساهمة مالية بقيمة حوالي 3.5 مليون دولار، مقدمة من حكومة اليابان ومخصصة لدعم احتياجات طالبي اللجوء والنازحين داخلياً واللاجئين في اليمن. وتخطط مفوضية شؤون اللاجئين لاستخدام تمويل الحكومة اليابانية الجديد لتقديم المساعدة الإنسانية، التي تشمل سلع ومواد الإغاثة الطارئة وخدمات الرعاية الصحية وأنشطة مراقبة تدابير الحماية ودعم جهود إعادة إصلاح وتأهيل الملاجئ، حيث ستغطي الخدمات المذكورة حوالي 70,000 شخص ونحو 10,000 من الأسر النازحة داخلياً في جميع أنحاء البلاد. الجدير بالذكر أن حكومة اليابان ساهمت منذ العام 2012 بأكثر من 26 مليون دولار لدعم عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن.

*إجمالي التمويل الإنساني للعام 2016 بحسب تسلسل الجهات المانحة



* بيانات أرقام التمويل المسجلة لغاية يوم 28 نيسان/أبريل 2016. جميع هذه الأرقام الدولية مسجلة وفقاً لخدمة التتبع المالي الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وهي تعتمد على الالتزامات الدولية خلال تقويم سنتين 2015 و 2016، في حين تسجل بيانات أرقام الحكومة الأمريكية وفقاً لها وهي تعكس الالتزامات الأخيرة للحكومة وفقاً للسنتين الماليين: 2015 التي بدأت في 1 تشرين الأول/أكتوبر عام 2014، و 2016 التي بدأت في 1 تشرين الأول/أكتوبر عام 2015.

إحاطة موجزة

- أثار الصراع الذي اندلع بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوى المعارضة الحوثية في جهة الشمال وبين الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة وقوات الحكومة اليمنية أيضاً في الجنوب، خلال الفترة منذ عام 2004 ولغاية مطلع العام 2015، أثر على حياة أكثر من 1 مليون شخص، وأحدث موجات تهجير ونزوح سكاني متكررة في شمال اليمن، مما أدى إلى خلق أزمة احتياجات إنسانية. إن القتال الدائر بين القوات العسكرية للحكومة اليمنية والجماعات القبلية والجماعات المقاتلة المسلحة منذ عام 2011، قد حدّ من قدرة الحكومة اليمنية على توفير الخدمات الأساسية والاحتياجات الإنسانية المترابطة في صفوف السكان الفقراء المغلوب على أمرهم. كما أدى توسع قوات الحوثيين خلال العامين 2014 و 2015 إلى تجديد وتصاعد النزاع وحالات النزوح، الأمر الذي زاد من تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الأساس.
- أطلق التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في أواخر آذار/مارس 2015، حملة غارات جوية ضد قوات الحوثيين والقوات المتحالفة معهم لإعاقة ووقف توسعهم نحو الجنوب. لقد أوقع الصراع الدائر ضرراً في البنية التحتية العامة وشلّ الخدمات الأساسية وأحدث موجة نزوح سكانية عارمة، وقلص مستوى الواردات التجارية إلى جزء يسير من المعدلات المطلوبة للحفاظ على معيشة السكان اليمنيين. وتعتمد البلاد على عجلة الاستيراد بنسبة 90 بالمائة فيما يتعلق بتغطية احتياجاتها من الحبوب (القمح) وغير ذلك من مصادر الغذاء.
- تركت ظروف تصاعد وتيرة الصراع بالتزامن مع عدم الاستقرار السياسي الذي طال أمده والأزمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء والزيادة الكبيرة في معدلات البطالة، تركت كل هذه الظروف مجتمعة حوالي نصف سكان اليمن البالغ عددهم 26 مليون نسمة في حالة من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب 6 ملايين آخرين بحاجة إلى مساعدات غذائية طارئة.
- استضافت اليمن في أوائل عام 2015 حوالي 248,000 فرد مابين لاجئين وعدد كبير من الرعايا من جنسيات مختلفة، غير أن التصعيد في وتيرة الأعمال العدائية التي أدت إلى نزوح داخلي لنحو 2.7 مليون شخص لغاية أواخر آذار/مارس عام 2016، قد دفع بالمنظمة الدولية للهجرة إلى تنظيم عمليات إجلاء واسعة النطاق لنقل الرعايا ذوي الجنسيات المختلفة إلى خارج اليمن. وتجدر الإشارة إلى أن تقلبات الوضع الراهن تحول دون حصول وكالات الإغاثة على معلومات ديموغرافية دقيقة وشاملة.
- جدد السفير الأمريكي ماثيو تولر في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2015، الإعلان بأن اليمن يواجه كارثة خلال السنة المالية 2016، نتيجة لاستمرار مشكلة الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن حالة الطوارئ المعقدة وتأثير الأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد على السكان الضعفاء المعرضين للخطر.

التمويل الإنساني المقدم من الحكومة الأمريكية استجابةً لليمن خلال السنة المالية 2016¹

المبلغ	الموقع	النشاط	الشريك التنفيذي
مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA)²			
\$ 7,000,000	المحافظات: أبين، عدن، الضالع، لحج، صنعاء، تعز	الزراعة والأمن الغذائي، إدارة أنظمة السوق والتعافي الاقتصادي، الصحة، التغذية، الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة، الحماية، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	الشركاء التنفيذيين
\$ 1,000,000	محافظتي حضرموت وشبوة	شؤون الزراعة والأمن الغذائي، تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
\$ 10,000,000	المحافظات: أبين، عدن، البيضاء، الضالع، الخديبة، الجوف، أمانة العاصمة، عمران، حجة، إب، لحج، مأرب، صعدة، صنعاء، تعز	الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة، الحماية، الملاجئ والتسكين، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
\$ 2,500,000	على مستوى البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)
\$ 1,500,000	المحافظات: عدن، الخديبة، صنعاء	الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة	الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة (UNHAS)
\$ 135,071		تكاليف دعم البرامج	
\$ 22,135,071		إجمالي تمويل مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA)	
مكتب الغذاء من أجل السلام/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/FFP)³			
\$ 105,025,450	في 19 محافظة	121,810 طن متري من المعونات الغذائية الأمريكية	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)
\$105,025,450		إجمالي تمويل مكتب الغذاء من أجل السلام/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/FFP)	
\$ 127,160,521		إجمالي التمويل الإنساني المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استجابةً لليمن خلال السنة المالية 2016	

مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (STATE/PRM)			
\$ 6,000,000	على مستوى البلاد	الصحة، الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة، الملاجئ والتسكين، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	الشركاء التنفيذيين
\$ 5,750,000	على مستوى البلاد	تنسيق وإدارة شؤون المخيمات، الحماية، متابعة شؤون اللاجئين، الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة، الملاجئ والتسكين	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
\$ 11,750,000		إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (STATE/PRM)	
\$ 138,910,521		إجمالي التمويل الإنساني المقدم من الحكومة الأمريكية استجابةً لأزمة اليمن خلال السنة المالية 2016	

¹ سنة التمويل تشير إلى تاريخ التعهد أو الالتزام وليس اعتماد الأموال وتخصيصها.
² تمثل أرقام التمويل المقدم من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث للمبالغ المتوقعة أو الملتزم بها فعلياً لغاية يوم 6 نيسان/أبريل عام 2016.
³ القيمة التقديرية لحجم المساعدات الغذائية وتكاليف النقل خلال فترة الإعداد والتقديم، وهي قابلة للتغيير وفقاً للمعطيات.

معلومات عامة حول سبل التبرع

- إن الطريقة الأكثر فاعلية التي يمكن أن يعتمدها الناس للمساعدة في جهود الإغاثة، تتمثل في مساهمتهم بتقديم التبرعات النقدية إلى المنظمات الإنسانية التي تقوم بتنفيذ عمليات الإغاثة. وهناك قائمة من المنظمات الإنسانية التي تستقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ويمكن الإطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.interaction.org
- تُشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التبرعات النقدية لأنها تسمح للمهنيين المعنيين بشراء المواد المطلوبة بالضبط وحسب الحاجة (وهذا ما يحدث غالباً في المناطق المتضررة)، مما يؤدي إلى تخفيف العبء على الموارد الشحيحة (مثل طرق المواصلات وأوقات العاملين ومساحات التخزين) حيث يمكن نقل الأموال بسرعة ودون الحاجة إلى دفع تكاليف نقل، فضلاً عن دعم اقتصاد المنطقة المنكوبة وضمان تقديم المساعدة الملائمة بيئياً وغذائياً وثقافياً.
- يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات أدناه:

- مركز معلومات الكوارث الدولية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: www.cid.org أو الاتصال على +1.202.821.1999
- يمكن الاطلاع على معلومات أنشطة الإغاثة للمجتمع الإنساني في الموقع الإلكتروني التالي: www.reliefweb.int

تظهر نشرات مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA) على الموقع الرسمي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أدناه:

<http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work>